أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Centre for Climate Diplomacy

نظرة تحليلية من أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

تأملات حول السياسة المناخية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية: التداعيات المترتبة على منظومة المناخ الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السفيرة روث أدلر
مصطفى بيومي

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

سبتمبر 2025

المؤلفون:

السفيرة روث أدلر

باحث غير مقيم في مركز الدّبلوماسيّة المناخية بأكاديمية أنور قرقاش الدّبلوماسيّة. وهي أحد كبار المسؤولين سابقًا في وزارة الخارجية والتجارة الأسترالية، ولديها خبرة في قضايا المناخ والبيئة والتنمية المستدامة. شغلت منصب سفيرة أستراليا لدى أيرلندا (2016-2013) والمفوض السامي لدى بروناي دار السلام (2009-2006)، مع مناصب سابقة في المكسيك والفلبين. السفيرة روث أدلر حاصلة على درجة الدكتوراة في قانون المناخ الدولي من جامعة تسمانيا، وهي مديرة مركز الدراسات السياسية والدبلوماسية آسيا-المحيط الهادئ المحدودة، وباحثة غير متفرغة في كلية الحقوق بجامعة تسمانيا.

مصطفى بيومي

باحث يتولى المسار البحثي لقضايا الطاقة وتغير المناخ والتنمية المستدامة في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في أبوظبي، ويدير مركز الدبلوماسية المناخية التابع للأكاديمية. وكان سابقًا باحثًا مُشاركًا في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دبي، وباحثًا مُساعدًا في معهد ستوكهولم للبيئة. مصطفى بيومي حاصل على درجة الماجستير في التّنمية المستدامة من جامعة أوبسالا في السويد. تغطي أبحاثه جوانب متعددة من سياسات المناخ ودبلوماسيته. يُقدّم مصطفى بيومي الدعم لفريق مفاوضات دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المناخ منذ مايو 2022 في القضايا المتعلقة بتمويل المناخ والتخفيف من آثاره والتحول العادل في نظم الطاقة.

ملخّص

في 25 يناير 2025، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة ستنسحب من اتفاق باريس وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات أو الالتزامات المبرمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

- ألغى الرئيس ترامب أيضًا خطة الولايات المتحدة الدولية لتمويل مكافحة تغير المناخ، وهي مبادرة تشمل الحكومة بأسرها وضعتها إدارة بايدن/هاريس.
- كان رد فعل المجتمع الدولي على انسحاب الرئيس ترامب من اتفاق باريس متبايناً، حيث تراوح بين الحذر والانتقاد الصريح للقرار.
- أثار انسحاب الولايات المتحدة شكوكًا حول القدرة على تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، الذي عُقد في أذربيجان في نوفمبر 2024، لا سيما فيما يتعلق بالقرار بشأن الهدف الجماعي المحدد الجديد (NCQG) المتعلق بتمويل قضايا المناخ.
- على وجه الخصوص، من المرجح أن تواجه البرازيل، بصفتها مضيفًا لمؤتمر الأطراف الثلاثين في نوفمبر 2025، صعوبةً أكبر في تحقيق نتائج طموحة بشأن التمويل والقضايا الأخرى في مفاوضات مؤتمر الأطراف واتفاق باريس.
- من المتوقع أن يؤدي ذلك الانسحاب إلى فراغ في السلطة في منظومة اتفاق باريس. ورداً على ذلك، جدد الاتحاد الأوروبي التزامه بتعددية الأطراف، في حين قدمت الصين نفسها كشريك موثوق به في مجال العمل المناخي.
- من المرتقب أن يؤدي خفض التمويل المخصص لمؤسسات في الولايات المتحدة مثل الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي ووكالة ناسا إلى إضعاف القدرة الجماعية على إجراء البحوث الموثوقة والمؤثرة اللازمة لمعالجة أزمة المناخ، وأن يؤثر سلبًا على استعداد البلدان النامية لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة.
- ستتأثر البلدان المعرضة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخفض التمويل المباشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقد تواجه تداعيات أخرى، مما سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً ومتابعة أبحاثها المتعلقة بالمناخ.
- تشمل الاستنتاجات والتوصيات ما يلي:
  - أن تواصل جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس الانخراط بنشاط في مفاوضات المناخ والالتزام بها، وأن تنظر البلدان المتقدمة في زيادة مساهماتها في تمويل تدابير مكافحة تغير المناخ.
  - ينبغي للبلدان النامية ذات الدخل الأعلى التي لم تساهم في صناديق التمويل المتعددة الأطراف المتعلقة بالمناخ أن تدرس أيضًا تعزيز قدرتها على المساهمة في هذه الآليات.
  - ينبغي لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تواصل ريادتها في المجموعة العربية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وأن تعمل مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى على تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً بموجب الاتفاق.
  - يتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الدخل المرتفع أن تنظر في تقديم الدعم وبناء القدرات إلى البلدان الأقل نمواً والاقتصادات الهشة في المنطقة لتمكينها من تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً.

تفاصيل الموضوع

في 25 يناير 2025، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة ستنسحب من اتفاق باريس.[1] وعلى وجه التحديد، طلب الرئيس ترامب من سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تقديم "إخطار رسمي خطي" على الفور بانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس.[2] وأشار إلى أن انسحاب الولايات المتحدة سيدخل حيز التنفيذ فورًا.

ووجّه الرئيس ترامب أيضًا السفير بأن "يقدم على الفور إخطارًا رسميًا خطيًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أو أي طرف معني، بانسحاب الولايات المتحدة من أي اتفاقية أو ميثاق أو اتفاق أو التزام مماثل تم إبرامه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[3] بالإضافة إلى ذلك، أمر الرئيس ترامب السفير، بالتعاون مع وزيري الخارجية والمالية، بـ "وقف أو إلغاء أي التزام مالي مخصص تعهدت به الولايات المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ". بعد إعلان ترامب، ألغت الولايات المتحدة تعهدًا على مدار عدة سنوات بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي إلى صندوق المناخ الأخضر (GCF) تم الإعلان عنه في عهد إدارة بايدن/هاريس.[4]

ألغى ترامب أيضًا خطة الولايات المتحدة الدولية لتمويل مكافحة تغير المناخ («الخطة»). وهذه الخطة ، التي أُعلن عنها في عام 2021، هي مبادرة تشمل الحكومة بأسرها من إدارة بايدن/هاريس لتعزيز طموحات الولايات المتحدة في مجال المناخ وتوسيع نطاق تجميع وتوفير التمويل المناخي على الصعيد الدولي. كان للخطة خمسة أهداف:

1. زيادة التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ وتعزيز تأثيره.
2. تجميع التمويل من القطاع الخاص.
3. اتخاذ خطوات لـ "إنهاء التمويل الرسمي الدولي للطاقة القائمة على الوقود الأحفوري كثيفة الكربون".
4. توجيه تدفقات رأس المال نحو الاتساق مع مسارات تتصف بانخفاض الانبعاثات ومقاومة تغير المناخ.
5. تحديد وقياس والإبلاغ عن التمويل العام الأمريكي للمناخ.5

تناولت الخطة كذلك الحاجة إلى مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة بطريقة تتسق مع تحقيق أهداف اتفاق باريس المتمثلة في:

- الإبقاء على "زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون 2 درجة مئوية مقارنةً بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي".
- زيادة القدرة على "التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ".
- جعل التدفقات المالية "متسقة مع مسار انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية المقاومة لتغير المناخ".6

على وجه الخصوص، سعت الخطة إلى توفير "توجه استراتيجي" وتوجيه عمل الوكالات الحكومية الأمريكية في مجال تمويل المناخ و"تمكين الولايات المتحدة من تعزيز طموحاتها المناخية على الصعيد العالمي في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه". بالإضافة إلى ذلك، كان الهدف من الخطة ضمان أن تكون البلدان النامية "في وضع أفضل لمواجهة أزمة المناخ، مع تحقيق فوائد كبيرة لمجتمعاتها ومناطقها، وكذلك للولايات المتحدة".[7]

السبب الذي دفع الرئيس ترامب إلى اتخاذ هذه القرارات هو أن الولايات المتحدة انضمت إلى اتفاقيات ومبادرات دولية لا تعكس قيمها ولا تساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية. علاوة على ذلك، أدت هذه الاتفاقيات إلى توجيه "أموال دافعي الضرائب الأمريكيين" إلى بلدان لا "تحتاج إلى مساعدة مالية أو لا تستحقها بما يخالف مصالح الشعب الأمريكي".

في 10 مارس، أعلن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو إلغاء 83٪ من برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإلغاء 5200 عقد، كان عدد منها يتضمن عناصر متعلقة بالمناخ.[8] بعد هذه القرارات، وفي إطار تخفيض واسع النطاق في الميزانية، ألغت إدارة ترامب 275 مليون دولار من المساهمات إلى مرفق البيئة العالمية وصناديق الاستثمار المناخية على أساس أن هذه الصناديق روجت لـ "سياسات الصفقة الخضراء الجديدة ضمن ثقافة مراعاة التفاوت والتي لا تتوافق مع أولويات الإدارة الأمريكية".[9]

ردود فعل المجتمع الدولي

كان رد فعل المجتمع الدولي على انسحاب الرئيس ترامب من اتفاق باريس متبايناً، حيث تراوح بين الحذر والانتقاد الصريح للقرار. فقد أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه بـ اتفاق باريس، وأشار إلى أنه "سيواصل المضي في الطريق نفسه، وسيستمر في العمل مع جميع الدول التي ترغب في حماية الطبيعة ووقف الاحتباس الحراري".[10] وقال إد ميليباند، وزير الطاقة وتغير المناخ في المملكة المتحدة، إن المملكة المتحدة "ستحاول إيجاد قواسم مشتركة" مع الرئيس ترامب، وإن معالجة تغير المناخ تخدم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة.[11] وأعربت الحكومة الكندية عن أسفها لهذا القرار، وأوضحت أن كندا لا تزال ملتزمة تماماً بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس.[12]

ردت الصين بحذر، حيث أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن تغير المناخ يمثل "تحدياً مشتركاً يواجه البشرية جمعاء" وأن الصين "ستعمل مع جميع الأطراف لمواجهة تحديات تغير المناخ على نحو فعال".[13] وقالت مارينا سيلفا، وزيرة البيئة وتغير المناخ في البرازيل، إن قرارات ترامب هي"نقيض السياسات التي تقوم على الأدلة التي تقدمها العلوم والفطرة السليمة، والتي تفرضها حقيقة الظواهر الجوية المتطرفة، بما في ذلك في بلده".[14]

وصف فريق المفاوضين الأفارقة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا القرار بأنه "تهديد مباشر للجهود العالمية الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة وتجنب الآثار الكارثية لتغير المناخ، لا سيما بالنسبة للدول الأكثر ضعفاً في العالم"، وسلط الضوء على المسؤولية التاريخية للولايات المتحدة في "قيادة العمل المناخي".[15] وأعربت مجموعة البلدان الأقل نمواً عن أسفها لقرار الولايات المتحدة، وصرحت بأن هذا القرار يهدد بـ "تقويض المكاسب التي تحققت بصعوبة في مجال خفض الانبعاثات" و"يُعرِّض البلدان المعرضة لتغير المناخ لمخاطر أكبر".[16] وشددت المجموعة على أن اتفاق باريس لا يزال "اتفاقاً مناخياً جوهرياً".[17]

دعت المديرة التنفيذية لصندوق المناخ الأخضر مافالدا دوارتي المجتمع الدولي إلى مواجهة التحدي المتمثل في تجميع التمويل الخاص بالمناخ، ولكنها لم تذكر صراحةً قرارات إدارة ترامب. وأكدت دوارتي أن العواقب الأكثر خطورة ــ بما في ذلك الصراعات والهجرة ــ ستنتشر في جميع أنحاء العالم ما لم يتم اتخاذ إجراءات في الأماكن الأكثر أهميةً وهي: البلدان النامية.[18]

التأثيرات العملية والدور المحتمل للولايات المتحدة في المستقبل

الانسحاب من اتفاق باريس لم يكن مفاجئاً وليست المرّة الأولى التي يحدث فيها ذلك. في سبتمبر 2016، عقب اختتام مفاوضات اتفاق باريس، أودعت الحكومة الأمريكية وثيقة قبولها للاتفاقية. وقد لعبت الولايات المتحدة، في عهد إدارة باراك أوباما، دوراً رئيسياً في التفاوض على اتفاق باريس. ومع ذلك، في نوفمبر 2019، أبلغت إدارة ترامب الأولى الأمين العام للأمم المتحدة بنيّة الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاقية. دخل هذا القرار حيز التنفيذ في نوفمبر 2020 وفقًا للمادة 28 (1) - (2) من الاتفاق. وفي أحد أول إجراءات إدارة بايدن بعد توليها مهامها، قررت أن تعود الولايات المتحدة إلى اتفاق باريس، وفي يناير 2021، أودعت صك قبولها للاتفاق.[19]

التأثير المباشر لانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس هو أنها لن تكون ملزمةً بعد الآن بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق. وتشمل الأحكام الرئيسية لاتفاق باريس، بموجب المادة 4، مطالبة كل طرف بـ "إعداد وإبلاغ ومواصلة" المساهمات المحددة وطنياً التي "يعتزم تحقيقها". ويتعين على الأطراف "اتخاذ تدابير تخفيف محلية" والإبلاغ عن مساهماتها المحددة وطنياً كل خمس سنوات. ويجب أن تمثل كل مساهمة محددة وطنياً "تقدماً" يتجاوز المساهمة المحددة وطنياً الحالية للطرف و"تعكس أعلى طموح ممكن." وقد حددت الولايات المتحدة، في إطار مساهمتها المحددة وطنياً التي أعدتها إدارة بايدن، هدفاً على مستوى الاقتصاد ككل يتمثل في خفض صافي انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 66-61٪ عن مستويات عام 2005 بحلول عام 2035، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050.[20] وحددت المساهمات المحددة وطنيًا للولايات المتحدة الأمريكية بالتفصيل الإجراءات التي كانت إدارة بايدن تعتزم اتخاذها.

بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة 9، يتعين على البلدان المتقدمة توفير التمويل لمساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ تدابير التخفيف والتكيف. وبموجب المادة 9(5)، يتعين على البلدان المتقدمة أن تقدم كل سنتين "معلومات كمية ونوعية إرشادية ... [عن] المستويات المتوقعة للموارد المالية العامة التي سيتم توفيرها للبلدان النامية". وأبرزت أحدث رسالة مقدمة من الولايات المتحدة بموجب المادة 9(5) الجهود التي تبذلها إدارة بايدن لمساعدة البلدان النامية في "سعيها إلى اتخاذ إجراءات تخفيف طموحة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ" من خلال مبادرات تنفذ، في جملة أمور، عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وعن طريق الدعم من الصناديق المناخية المتعددة الأطراف. وشملت الصناديق المناخية المتعددة الأطراف التي تلقت تمويلاً في عهد إدارة بايدن صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) ومرفق البيئة العالمية (GEF) وصندوق المناخ الأخضر (GCF) وصندوق التكيف (AF) وصندوق البلدان الأقل نمواً (LDCF)، الذي يديره مرفق البيئة العالمية. وأشارت الاتصالات أيضًا إلى المبادرات التي تم اتخاذها في إطار خطة الولايات المتحدة الدولية لتمويل قضايا المناخ.[21]

الأطراف في اتفاق باريس عليها كذلك التزامات تتعلق بتعزيز "العمل التعاوني في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها" وبناء القدرات بموجب المادتين 10 و11، ومتطلبات الإبلاغ عن التنفيذ بموجب المادة 13. ويعني انسحاب الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن الامتثال لجميع هذه الالتزامات.

من حيث التأثير على اتفاق باريس، يثير انسحاب الولايات المتحدة شكوكًا حول تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، لا سيما فيما يتعلق بالقرار بشأن الهدف الجماعي المحدد الجديد (NCQG) لتمويل المناخ. بموجب الهدف الجماعي الجديد، اتفقت الأطراف على العمل معًا لزيادة التمويل المقدم إلى البلدان النامية من جميع المصادر إلى ما لا يقل عن 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2035، ووضعت هدفًا - بقيادة البلدان المتقدمة - لتجميع مبلغ لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2035.[22]

على وجه الخصوص، من المرجح أن تواجه البرازيل، بصفتها مضيفًا لمؤتمر الأطراف الثلاثين في نوفمبر 2025، صعوبةً أكبر في تحقيق نتائج طموحة بشأن التمويل والقضايا الأخرى في مفاوضات مؤتمر الأطراف واتفاق باريس. علاوة على ذلك، في الوقت الذي تنظر فيه الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في الآثار المترتبة على انسحاب الولايات المتحدة وتتعامل مع التأثيرات الاقتصادية لإعلانات إدارة ترامب في أبريل بشأن الرسوم الجمركية،[23] من المرجح أن تكون أقل طموحًا فيما يتعلق بمساهماتها المحددة وطنياً وإجراءات المناخ عمومًا، على الصعيدين المحلي والدولي.

بالنظر إلى المستقبل، هناك فراغ محتمل في السلطة في منظومة اتفاق باريس بعد خروج الولايات المتحدة. في ضوء مغادرة الولايات المتحدة لطاولة المفاوضات، توجد فرص أمام الصين لاكتساب نفوذ جيوسياسي وترسيخ مكانتها كشريك موثوق. من جانبه، جدد الاتحاد الأوروبي التزامه بتعددية الأطراف. وفي ظل هذه الظروف، من المرجح أن تواصل الصين والاتحاد الأوروبي لعب دور حاسم في إطار اتفاق باريس، شأنهما شأن البلدان النامية الرئيسية، مثل البرازيل.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو

في حين أن إعلان الولايات المتحدة في يناير عن انسحابها من اتفاق باريس وإلغاء تعهداتها تجاه الصندوق الأخضر للمناخ قد دخل حيز التنفيذ على الفور، فإن الأثر القانوني لـ "انسحاب الولايات المتحدة من أي اتفاقية أو ميثاق أو اتفاق أو التزام مماثل تم إبرامه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" لا يزال يكتنفه الغموض.

وقّعت الولايات المتحدة وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992م[24] وظلت طرفًا فيها منذ ذلك الحين، ولم تنسحب إدارة ترامب الأولى من الاتفاقية. تختلف الآراء حول ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة الانسحاب من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ دون موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي.[25] وفقًا لخبير القانون الدولي المتعلق بالمناخ دانيال بودانسكي، فإن "الإجماع العام هو أنه، من الناحية العملية، يمكن للرئيس سحب الولايات المتحدة من المعاهدات التي أبدى مجلس الشيوخ رأيه وموافقته عليها".[26] ويقول إن الحالة الوحيدة المماثلة حدثت في عام 1979 عندما انسحب الرئيس جيمي كارتر من اتفاقيات الدفاع مع تايوان في إطار عملية "تطبيع" العلاقات الدبلوماسية مع الصين. طعن السناتور الجمهوري باري غولدووتر في القرار أمام المحكمة العليا الأمريكية؛ وانقسمت المحكمة حول هذه القضية، حيث قرر أربعة قضاة أن المحكمة ليس لها ولاية بشأن هذه المسألة، بينما قرر قاض واحد أن الرئيس لديه سلطة إنهاء المعاهدات الدولية التي وقّعتها الولايات المتحدة وصدقت عليها.[27]

لما كانت الولايات المتحدة لا تزال طرفاً من الناحية القانونية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فمن المرجح أن يتواصل تمثيل الولايات المتحدة في اجتماعات مؤتمر الأطراف والمنتديات المرتبطة به على المستوى الرسمي، وأن تسعى إلى استخدام حضورها للتأثير على عملية مؤتمر الأطراف وجدول أعماله. وفي هذا الشأن، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصدق قط على اتفاقية التنوع البيولوجي،[28] إلا أنها حافظت على حضورها في مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية ولعبت دوراً "خلف الكواليس".[29]

بموجب بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ("بروتوكول كيوتو")[30] اتفقت البلدان الصناعية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على خفض انبعاثات غازات الدفيئة. في ذلك الوقت، اعتُبر البروتوكول خطوةً مهمةً في تطور النظام المناخي العالمي. في حين لعبت الولايات المتحدة، في عهد إدارة كلينتون، دوراً نشطاً في مفاوضات بروتوكول كيوتو ووقعت الاتفاقية عقب انتهاء المفاوضات، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي لم يصدق عليها قط.[31]

بحوث علوم المناخ

إن نهج إدارة ترامب تجاه سياسة المناخ والقرارات ذات الصلة له آثار أوسع نطاقاً على أبحاث علوم المناخ. فبعد تغير الإدارة الأمريكية، ضَعُفت الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA)، وهي إحدى أبرز المؤسسات المعنية في العالم بأبحاث المناخ والطقس، بسبب تسريح العاملين فيها. واستُبعد العلماء والخبراء من العمل على التقييم الوطني السادس للمناخ (NCA6)، وهو تقرير يركز على تأثير تغير المناخ على الولايات المتحدة. وفي خطوة مماثلة، تم أيضًا تسريح موظفين من وكالة حماية البيئة ووزارة الطاقة، مع إيقاف المنح الفيدرالية لهذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، منعت الإدارة العلماء الأمريكيين من حضور اجتماع هام للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وهي هيئة لطالما لعب فيها علماء من وكالات فيدرالية مثل الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) دوراً هاماً. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانسحاب إلى إضعاف القدرة الجماعية على توفير العلوم اللازمة لمعالجة أزمة المناخ.

هذه القرارات لا تؤثر على العلوم فقط، وإنما من الممكن أن تؤثر سلبًا على استعداد البلدان النامية لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الأعاصير والجفاف؛ نظرًا لأن العديد منها يعتمد على توقعات الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي. بجانب قرار الولايات المتحدة بوقف المساهمات المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يترك عجزًا بنسبة 22% في ميزانيتها الأساسية،[32] قد تؤثر هذه التدابير في نهاية المطاف على الحوكمة العالمية للمناخ.

تدفقات التمويل الدولي للمناخ

الولايات المتحدة هي إحدى الدول المانحة المهمة في التمويل الدولي للمناخ. في عام 2023، قدمت الولايات المتحدة 9.5 مليار دولار أمريكي، وتعهدت إدارة بايدن بتقديم 11.4 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2024.[33] على الرغم من أن العديد من المحللين يرون أن هذا المبلغ أقل من النصيب العادل للولايات المتحدة في تمويل مكافحة تغير المناخ، فإن الكثيرين رحبوا بهذه الزيادة. في إدارة الرئيس ترامب، تغيرت الرواية المتعلقة بتمويل المناخ وغيرها من أشكال التمويل المتعلقة بالمساعدات الخارجية. يشير تحليل صدر مؤخرًا إلى أن حوالي عُشر إجمالي التمويل العالمي المخصص للمناخ قد يكون معرضًا للخطر.[34]

إن خفض التمويل الأمريكي لا يؤثر تأثيرًا مباشرًا على المشاريع الثنائية فحسب، بل يؤثر سلبًا أيضًا على تمويل الصناديق الدولية الرئيسية المعنية بالمناخ والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، فإن فجوة التمويل التي أحدثتها الإجراءات الأمريكية تضر بالبلدان الأقل نمواً المعرضة لتأثيرات تغير المناخ وبتمويل مشاريع التكيف التي غالباً ما تتطلب تمويلاً في شكل منح.

تتجاوز الروابط المتبادلة مجرد خفض التمويل المباشر للمناخ. إنّ انسحاب الولايات المتحدة من شراكات مثل شراكة الانتقال العادل للطاقة يضع البلدان المعتمدة على الفحم في موقف صعب فيما يتعلق بمواصلة انتقالها في مجال الطاقة. ويؤدي إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى إيقاف تدفق ملايين الدولارات التي كانت مخصصةً لمجموعة متنوعة من المشاريع المناخية في البلدان النامية بهدف خفض الانبعاثات، والانتقال إلى الطاقة النظيفة، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

أعلنت إدارة ترامب أيضًا انسحاب الولايات المتحدة من مجلس إدارة صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار (FRLD)، ودخل ذلك حيز التنفيذ اعتبارًا من مارس 2025. ويسعى الصندوق إلى مساعدة الدول المعرضة للخطر في التعامل مع الظواهر المناخية المتطرفة. الغرض من الصندوق هو «مساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ في الاستجابة للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة والأحداث بطيئة الظهور». [35] وتلقى الصندوق دعماً كبيراً على الصعيد العالمي خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، وحتى أبريل 2025 حشد 768.40 مليون دولار أمريكي من التعهدات من 27 مساهماً. وتلقي هذه الخطوة أيضًا بظلال من الشك على تعهد الولايات المتحدة بتقديم 17.5 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق.[36]

كما ورد آنفًا، فإن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس والالتزامات المرتبطة به، بما في ذلك تقديم المساهمة المحددة وطنيًا، يُعرِّض أيضًا تحقيق الهدف الجماعي الجديد لتمويل المناخ للخطر. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الوضع الجيوسياسي الحالي وفي أعقاب فرض الإدارة الأمريكية لرسوم جمركية جديدة، فإن قدرة المانحين الرئيسيين الآخرين، مثل فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة، على تعزيز التزاماتهم المالية في مجال المناخ لسد الفجوة قد تكون محدودة.

كما ذُكر أعلاه، سيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور رئيس في اتفاق باريس وعمليات مؤتمر الأطراف، وسيظل أحد المانحين الرئيسيين. وسيواصل أيضًا تنفيذ سياساته المناخية الخاصة، بما في ذلك آلية تعديل الحدود الكربونية (CBAM). وتسعى الآلية إلى فرض سعر "عادل" على الكربون وفرض ضرائب فعلًا على إنتاج السلع كثيفة الكربون التي تدخل الاتحاد الأوروبي. النظام حالياً في مرحلة انتقالية وسيتم تنفيذه بالكامل في عام 2026.[37] وتدرس دول أخرى، منها كندا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة، وضع خطط مماثلة.[38] ومع ذلك، فإن تنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي والترتيبات المماثلة في بلدان أخرى قد يؤدي إلى اتخاذ إدارة ترامب لمزيد من الإجراءات، ويحد من قدرة هذه الدول على المساهمة كجهات مانحة في الصناديق المناخية المتعددة الأطراف والبرامج الثنائية والإقليمية التي تتضمن مكونات مناخية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر المناطق عرضةً لتأثيرات تغير المناخ في العالم.[39] وتضم المنطقة بلدين من أقل البلدان نمواً (جيبوتي واليمن) ودولة جزرية صغيرة نامية (البحرين). وتشمل المخاطر المناخية الرئيسية للمنطقة ارتفاع درجات الحرارة وتقلب هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر.[40] وتأثرت المنطقة سلباً أيضًا بتواضع النمو الاقتصادي، وزيادة الديون (خاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط، مثل مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) وضبابية المشهد بسبب الصراع في الشرق الأوسط.[41] وقد أدى ذلك إلى وجود فجوات مالية كبيرة في العديد من البلدان، مما أثر على التدابير والطموحات المتعلقة بالمناخ.

على الرغم من مواطن الضعف في المنطقة، لا تتلقى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التدفقات المالية العالمية المخصصة للمناخ؛ فعلى سبيل المثال، في عام 2019/2020، لم تتلق المنطقة سوى 2% من التمويل العالمي المخصص للمناخ،[42] أي ما يعادل حوالي 16 مليار دولار أمريكي.[43] مع تخفيض الميزانيات المذكور آنفًا، سيؤدي ذلك إلى معاناة دول المنطقة في تأمين التمويل المناخي في ظل تقلص المشهد المالي، واستمرار ارتفاع تكاليف التكيف مع آثار تغير المناخ. ويمكن أن يؤثر ذلك على جهود التخفيف من آثار تغير المناخ بسبب تردد القطاع الخاص والبنوك في الاستثمار في الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة، توجد في المنطقة مجموعة متنوعة من برامج التعاون البحثي مع جامعات ومؤسسات بحثية أمريكية، وقد عانى بعضها من خفض الاعتمادات المالية. ولا تزال استمرارية هذه المشاريع غير واضحة وستعتمد على العثور على مانحين آخرين مناسبين.

بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تحد قرارات إدارة ترامب من قدرة المانحين على المساهمة في الصناديق المناخية المتعددة الأطراف ودعم الإجراءات المناخية من خلال برامج المساعدة الإنمائية الثنائية للدول النامية ذات الدخل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولهذا، من المرجح أن تتأثر البلدان المعرضة لتغير المناخ في المنطقة سلباً بانخفاض تدفقات التمويل الدولي المخصص للمناخ، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وكذلك، من المنتظر أن يؤدي تخفيض ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبرامج الأمريكية الأخرى التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تقييد قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض في المنطقة على تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس، ومواصلة الانتقال إلى الطاقة النظيفة، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

في البداية، كانت دول المنطقة تتطلع إلى الصين والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لسد الفجوة المالية. ولكن هناك اتجاه عالمي نحو خفض التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ والمساعدات الإنمائية، لا سيما في البلدان المتقدمة. ويعتبر هذا الاتجاه نتيجة لتخصيص المزيد من الموارد للإنفاق الصناعي والدفاعي في إطار استعداد الدول لمواجهة التدابير الحمائية التجارية الأمريكية.[44]

لهذه الغاية، يمكن أن تؤدي الحلول الإقليمية دوراً هاماً في ضمان اتخاذ إجراءات بشأن المناخ وتعزيز التضامن. وربما يتم الاستفادة من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف القائمة، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو الاستفادة من استثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية لسد النقص وتقليل الاعتماد على المساعدات الغربية. وقد يساعد التعاون مع مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي وصناديق المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في توجيه التمويل نحو البلدان الأكثر ضعفاً في المنطقة، بما في ذلك البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

الخاتمة والتوصيات

لم تكن قرارات الإدارة الأمريكية مفاجئةً، خاصة بالنظر إلى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس خلال ولاية ترامب الأولى. كما ورد آنفًا، فإن انسحاب الولايات المتحدة سيجعل من الصعب تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، لا سيما فيما يتعلق بالقرار الخاص بالهدف الجماعي الجديد، وسيجعل من الصعب على البرازيل، بصفتها الدولة المضيفة لمؤتمر الأطراف الثلاثين، تحقيق نتائج طموحة في مجال التمويل وغيرها من القضايا.

توصي هذه الورقة البحثية باتخاذ الإجراءات التالية لمعالجة آثار انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس والقرارات الأخرى ذات الصلة، وما نتج عن ذلك من فجوة في التمويل الدولي لمكافحة تغير المناخ.

1. أن تواصل جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس الانخراط بنشاط في مفاوضات المناخ والالتزام بها، وذلك لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة في مؤتمر الأطراف الثلاثين.
2. بغرض الحفاظ على الزخم لتحقيق الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن تمويل المناخ، ينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة في زيادة مساهماتها في الصناديق المناخية المتعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التخفيف من آثار تغير المناخ.
3. ينبغي للدول المتقدمة التي لم تساهم في آليات التمويل المتعددة الأطراف المتعلقة بالمناخ أن تنظر في المساهمة في هذه الصناديق.
4. ينبغي للبلدان النامية ذات الدخل المرتفع التي لم تساهم في آليات التمويل المتعددة الأطراف المتعلقة بالمناخ أن تنظر في قدرتها على المساهمة في هذه الصناديق وزيادة استثماراتها في الطاقة النظيفة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.
5. ينبغي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها لاعباً إقليمياً رئيسياً ومضيفةً لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام 2023، أن تواصل إظهار ريادتها في المجموعة العربية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وأن تعمل مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى على تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً.
6. يتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الدخل المرتفع أن تنظر في تقديم الدعم وبناء القدرات إلى البلدان الأقل نمواً في المنطقة (جيبوتي واليمن) والاقتصادات الهشة لتمكينها من تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً ووضع مقترحات تمويلية تلبي متطلبات الصناديق المتعددة الأطراف الرئيسية والجهات المانحة الثنائية.

References

Basseti, Francesco. (8 December 2022).' Success or failure ?The Kyoto Protocol's Troubled Legacy .'Foresight https://www.climateforesight.eu/articles/success-or-failure-the-kyoto-protocols-troubled-legacy/

Centre for Strategic and International Studies (CSIS). (3 April 2025).' Liberation Day' Tariffs Explained' (Commentary by Barath Harithas, Kyle Meng, Evan Brown, and Catharine Mouradian) https://www.csis.org/analysis/liberation-day-tariffs-explained

Climate Policy Initiative. (2021.(Preview: Global Landscape of Climate Finance 2021 https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2021/10/Global-Landscape-of-Climate-Finance-2021.pdf

Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement. (2025.(Report of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement on its Sixth Session, held in Baku from 11 to 24 November 2024 - Addendum - Part two: Action taken by the Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement at its sixth session UN Doc FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1 (27 March 2025) Decision 1/CMA.6:' New Collective Quantified Goal on Climate Finance'

Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement. (15 March 2024). Report of the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement on its Fifth Session, held in the United Arab Emirates from 30 November to 13 December 2023 _Addendum _Part two: Action taken by the Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement at its Fifth Session, UN Doc FCCC/PA/CMA/2023/Add.1, Decision 8/CMA.5:' New Collective Quantified Goal on Climate Finance.'

Convention on Biological Diversity, opened for signature 5 June 1992, 1760 UNTS 79 (entered into force 29 December 1993)

European Commission Tax and Customs Union. (n.d.). Carbon Border Adjustment Mechanism <https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en>

Gatti, Roberta, et al. (2024.(MENA Economic Update 2024: Conflict and Debt in the Middle East and North Africa (World Bank Group) https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/0441b490-2581-4ae6-915d-ec814976331e/content

Harvey, Fiona. (24 January 2025).' How the World has Responded to Trump's Paris Climate Agreement Withdrawal.' The Guardian https://www.theguardian.com/environment/2025/jan/24/paris-climate-agreement-withdrawal-trump-world-response-us?CMP=Share_iOSApp_Other

Hillman, Jennifer, et al. (2025.(Trade Tools for Climate Action: Carbon Border Adjustment Mechanisms (Council on Foreign Relations) <https://www.cfr.org/article/trade-tools-climate-action-carbon-border-adjustment-mechanisms>

Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, opened for signature 11 December 1997, 2303 UNTS 162 (entered into force 16 February 2005)

Letter from Russell T. Vought, Director, Executive Office of the President, Office of Management and Budget, The White House, to the Honorable Susan Collins, Chair, Committee on Appropriations, United States Senate. (2 May 2025). Enclosure:' Major Discretionary Funding Changes' <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/05/Fiscal-Year-2026-Discretionary-Budget-Request.pdf>

Lo, Joe. (4 November 2024).' Legal Experts Say Trump could Quit Paris Pact _ But Leaving UNFCCC Much Harder.' Climate Home News <https://www.climatechangenews.com/2024/11/04/legal-experts-say-trump-could-quit-paris-pact-but-leaving-unfccc-much-harder/>

Paris Agreement, opened for signature 12 December 2015, 3156 UNTS 79 (entered into force 4 November 2016)

President Donald A. Trump. (20 January 2025). Putting America First in International Environmental Agreements (The White House) https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/putting-america-first-in-international-environmental-agreements/

President Donald J. Trump. (2 April 2025). Fact Sheet: President Donald J. Trump Declares National Emergency to Increase our Competitive Edge, Protect our Sovereignty, and Strengthen our National and Economic Security. (The White House). < https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/04/fact-sheet-president-donald-j-trump-declares-national-emergency-to-increase-our-competitive-edge-protect-our-sovereignty-and-strengthen-our-national-and-economic-security/>

President Donald J. Trump. (9 April 2025). Modifying Reciprocal Tariff Rates to Reflect Trading Partner Retaliation and Alignment (Executive Order) https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/04/modifying-reciprocal-tariff-rates-to-reflect-trading-partner-retaliation-and-alignment/

Rowling, Megan. (10 February 2025) 'After US Cuts cash, Green Climate Fund Head Urges Others to Step Up ,'Climate Home News < https://www.climatechangenews.com/2025/02/10/after-us-cancels-cash-for-green-climate-cuts-funds-its-head-warns-of-consequens/>

Rubio, Marco. (10 March 2025). https://x.com/marcorubio/status/1899021361797816325

Signing the Kyoto Protocol. (n.d.) (Clinton Digital Library) https://clinton.presidentiallibraries.us/exhibits/show/green-building/kyoto-protocol

The United States of America Nationally Determined Contribution Reducing Greenhouse Gases In The United States: A 2035 Emissions Target (UNFCCC NDC Registry, 19 December 2024) <https://unfccc.int/sites/default/files/2024-12/United%20States%202035%20NDC.pdf>

The White House. (2021.(U.S. International Climate Finance Plan (Washington, D.C.) https://climate.law.columbia.edu/sites/climate.law.columbia.edu/files/content/U.S.-International-Climate-Finance-Plan-4.22.21-Updated-Spacing.pdf

United Nations Climate Change. (19 December 2024). Biennial Communications Received in Accordance with Article 9, paragraph 5, of the Paris Agreement: United States of America Third Biennial Communication Pursuant to Article 9.5 of the Paris Agreement. https://www4.unfccc.int/sites/SubmissionsStaging/Documents/202412191713---Third%209.5%20Biennial%20Communication%20of%20the%20United%20States.pdf?_gl=1*fo4d9d*_ga*MTUxMDE4NTQxNi4xNzQzMjE4MzU5*_ga_7ZZWT14N79*MTc0NDAwNDg2OC4xMC4xLjE3NDQwMDUwNTIuMC4wLjA.

United Nations Climate Change. (n.d.). Fund for Responding to Loss and Damage <https://unfccc.int/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat>

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) Standing Committee on Finance. (2022.(Fifth Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows: Technical Report https://unfccc.int/sites/default/files/resource/J0156_UNFCCC%20BA5_2022_Report_v4%5B52%5D.pdf

United Nations Framework Convention on Climate Change, opened for signature 9 May 1992, 1771 UNTS 107 (entered into force 21 March 1994)

United Nations Framework Convention on Climate Change. (2025.(Pledges to the Fund for responding to Loss and Damage https://unfccc.int/topics/climate-finance/funds-entities-bodies/fund-for-responding-to-loss-and-damage/pledges-to-the-fund-for-responding-to-loss-and-damage

United Nations Framework Convention on Climate Change. (16 April 2025). Revised Indicative Contributions for 2025 (FCCC/SBI/2025/Inf.3)

United Nations Treaty Collection. (12 December 2015) Chapter XXVII _ Environment: .7 d Paris Agreement (Paris) https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=treaty&mtdsg_no=xxvii-7-d&chapter=27&clang=_en

United Nations Treaty Collection. (9 May 1992). Chapter XXVII _ Environment: . 7 United Nations Framework Convention on Climate Change (New York) https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVII-7&chapter=27&Temp=mtdsg3&clang=_en.

US Department of Treasury. (2 December 2023). Announcement of Pledge to Second Replenishment of the Green Climate Fund (Press Release) https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1942

Weston, Phoebe, and Patrick Greenfield. (18 December 2022).' The US Touts Support for Biodiversity _ But at COP15, it Remains on the Sidelines .'The Guardian < https://www.theguardian.com/environment/2022/dec/17/cop15-us-biodiversity-cbd>

World Bank Group. (2024.(MENA Economic Update, April 2024: Conflict and Debt in the Middle East and North Africa https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099240104152411250/idu163f1f80915d9c149081a45f19ef4a6f9bae1

World Bank. (n.d.). The World Bank Group: Middle East & North Africa Climate Roadmap (2021-2025) https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6f868d4a875db3ef23ef1dc747fcf2ca-0280012022/original/MENA-Roadmap-Final-01-20.pdf.

Endnotes

1. President Donald A. Trump. (20 January 2025). Putting America First in International Environmental Agreements (The White House) https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/01/putting-america-first-in-international-environmental-agreements/.
2. Paris Agreement, opened for signature 12 December 2015, 3156 UNTS 79 (entered into force 4 November 2016) art 2(1).
3. President Donald A. Trump. (20 January 2025). Putting America First in International Environmental Agreements
4. See: US Department of Treasury. (2 December 2023). Announcement of Pledge to Second Replenishment of the Green Climate Fund (Press Release) https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1942; Megan Rowling. (10 February 2025). 'After US Cuts cash, Green Climate Fund Head Urges Others to Step Up', Climate Home News < https://www.climatechangenews.com/2025/02/10/after-us-cancels-cash-for-green-climate-cuts-funds-its-head-warns-of-consequens/>.
5. The White House. (2021). U.S. International Climate Finance Plan (Washington, D.C.) https://climate.law.columbia.edu/sites/climate.law.columbia.edu/files/content/U.S.-International-Climate-Finance-Plan-4.22.21-Updated-Spacing.pdf, p. 3.
6. Paris Agreement, opened for signature 12 December 2015, 3156 UNTS 79 (entered into force 4 November 2016) art 2(1).
7. The White House. (2021) U.S. International Climate Finance Plan (Washington, D.C.), p. 13.
8. Marco Rubio. (10 March 2025). https://x.com/marcorubio/status/1899021361797816325.
9. Letter from Russell T. Vought, Director, Executive Office of the President, Office of Management and Budget, The White House, to the Honorable Susan Collins, Chair, Committee on Appropriations, United States Senate. (2 May 2025). Enclosure: 'Major Discretionary Funding Changes' https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/05/Fiscal-Year-2026-Discretionary-Budget-Request.pdf p. 3.
10. Ursula von der Leyen, President of the European Commission, quoted in: Fiona Harvey. (24 January 2025). 'How the World has Responded to Trump's Paris Climate Agreement Withdrawal'. The Guardian https://www.theguardian.com/environment/2025/jan/24/paris-climate-agreement-withdrawal-trump-world-response-us?CMP=Share_iOSApp_Other.
11. Ed Miliband, Secretary of State for Energy and Climate Change of the United Kingdom, quoted in ibid.
12. Ibid.
13. Ibid.
14. Marina Silva, Minister of the Environment and Climate Change of Brazil, quoted in ibid.
15. Statement by African Group of Negotiators quoted in ibid.
16. Statement by the Least Developed Countries group quoted in ibid.

17. Ibid.

18. LinkedIn post by Mafalda Duarte, Executive Director, Green Climate Fund, quoted in: Megan Rowling. (10 February 2025) 'After US Cuts cash, Green Climate Fund Head Urges Others to Step Up', Climate Home News < https://www.climatechangenews.com/2025/02/10/after-us-cancels-cash-for-green-climate-cuts-funds-its-head-warns-of-consequens/>.

19. United Nations Treaty Collection (12 December 2015). Chapter XXVII – Environment: 7. d Paris Agreement https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=treaty&mtdsg_no=xxvii-7-d&chapter=27&clang=_en note 7.

20. The United States of America Nationally Determined Contribution Reducing Greenhouse Gases In The United States: A 2035 Emissions Target (UNFCCC NDC Registry, 19 December 2024) <https://unfccc.int/sites/default/files/2024-12/United%20States%202035%20NDC.pdf>.

21. See: United Nations Climate Change. (19 December 2024). Biennial Communications Received in Accordance with Article 9, paragraph 5, of the Paris Agreement: United States of America Third Biennial Communication Pursuant to Article 9.5 of the Paris Agreement. https://www4.unfccc.int/sites/SubmissionsStaging/Documents/202412191713---Third%209.5%20Biennial%20Communication%20of%20the%20United%20States.pdf?_gl=1*fo4d9d*_ga*MTUxMDE4NTQxNi4xNzQzMjE4MzU5*_ga_7ZZWT14N79*MTc0NDAwNDg2OC4xMC4xLjE3NDQwMDUwNTIuMC4wLjA.

22. See: Conference of the Parties serving as the Meeting of the Parties to the Paris Agreement. (27 March 2025). Report of the Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement on its Sixth Session, held in Baku from 11 to 24 November 2024 - Addendum - Part two: Action taken by the Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement at its sixth session UN Doc FCCC/PA/CMA/2024/17/Add.1. Decision 1/CMA.6: 'New Collective Quantified Goal on Climate Finance', paras 7-8.

23. See: The White House. (2 April 2025). Fact Sheet: President Donald J. Trump Declares National Emergency to Increase our Competitive Edge, Protect our Sovereignty, and Strengthen our National and Economic Security < https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/04/fact-sheet-president-donald-j-trump-declares-national-emergency-to-increase-our-competitive-edge-protect-our-sovereignty-and-strengthen-our-national-and-economic-security/>; President Donald J. Trump. (9 April 2025). Modifying Reciprocal Tariff Rates to Reflect Trading Partner Retaliation and Alignment (Executive Order) https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/04/modifying-reciprocal-tariff-rates-to-reflect-trading-partner-retaliation-and-alignment/ Centre for Strategic and International Studies (CSIS). (3 April 2025). 'Liberation Day' Tariffs Explained' (Commentary by Barath Harithas, Kyle Meng, Evan Brown, and Catharine Mouradian) https://www.csis.org/analysis/liberation-day-tariffs-explained.

24. United Nations Treaty Collection. (9 May 1992). Chapter XXVII – Environment: 7 . United Nations Framework Convention on Climate Change (New York) https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVII-7&chapter=27&Temp=mtdsg3&clang=_en.

25. Joe Lo. (4 November 2024). 'Legal Experts Say Trump could Quit Paris pact – But Leaving UNFCCC Much Harder'. Climate Home News https://www.climatechangenews.com/2024/11/04/legal-experts-say-trump-could-quit-paris-pact-but-leaving-unfccc-much-harder/.

26. Daniel Bodansky, Regents and Foundation Professor of Law, Sandra Day O'Connor College of Law, Arizona State University, quoted in ibid.

27. Ibid.

28. Convention on Biological Diversity, opened for signature 5 June 1992, 1760 UNTS 79 (entered into force 29 December 1993).

29. See, for example: Phoebe Weston and Patrick Greenfield. (18 December 2022). 'The US Touts Support for Biodiversity – But at COP15, it Remains on the Sidelines'. The Guardian < https://www.theguardian.com/environment/2022/dec/17/cop15-us-biodiversity-cbd>.

30. Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, opened for signature 11 December 1997, 2303 UNTS 162 (entered into force 16 February 2005).

31. Signing the Kyoto Protocol. (n.d.) (Clinton Digital Library) https://clinton.presidentiallibraries.us/exhibits/show/green-building/kyoto-protocol.

32. See: United Nations Framework Convention on Climate Change. (16 April 2025). Revised Indicative Contributions for 2025 (FCCC/SBI/2025/Inf.3) https://unfccc.int/sites/default/files/resource/sbi2025_inf03.pdf.

33. US Department of State (2024). COP 29 Update: U.S. International Public Climate Finance https://2021-2025.state.gov/cop-29-update-u-s-international-public-climate-finance/

34. Carbon Brief (2025). Analysis: Nearly a tenth of global climate finance threatened by Trump aid cuts https://www.carbonbrief.org/analysis-nearly-a-tenth-of-global-climate-finance-threatened-by-trump-aid-cuts/

35. United Nations Climate Change. (n.d.). Fund for Responding to Loss and Damage <https://unfccc.int/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat>.

36. UNFCCC (2025). Pledges to the Fund for responding to Loss and Damage https://unfccc.int/topics/climate-finance/funds-entities-bodies/fund-for-responding-to-loss-and-damage/pledges-to-the-fund-for-responding-to-loss-and-damage

37. See: European Commission Tax and Customs Union. (n.d.). Carbon Border Adjustment Mechanism https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en.

38. Jennifer Hillman, et al. (2025). Trade Tools for Climate Action: Carbon Border Adjustment Mechanisms (Council on Foreign Relations) https://www.cfr.org/article/trade-tools-climate-action-carbon-border-adjustment-mechanisms.

39. For the purposes of this paper, the MENA region is defined to include Algeria, Bahrain, Djibouti, the Arab Republic of Egypt, the Islamic Republic of Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Morocco, Oman, the State of Palestine, Qatar, Saudi Arabia, the Syrian Arab Republic, Tunisia, the United Arab Emirates and the Republic of Yemen.

40. The World Bank. (n.d.). The World Bank Group: Middle East & North Africa Climate Roadmap (2021-2025) https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6f868d4a875db3ef23ef1dc747fcf2ca-0280012022/original/MENA-Roadmap-Final-01-20.pdf.

41. The World Bank highlights uncertain prospects for the region, exacerbated by conflict and vulnerability as a result of high levels of debt and high debt-to-GDP ratios. See: World Bank Group. (2024). MENA Economic Update, April 2024: Conflict and Debt in the Middle East and North Africa https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099240104152411250/idu163f1f80915d9c149081a45f19ef4a6f9bae1; and Roberta Gatti, et al. (2024). MENA Economic Update 2024: Conflict and Debt in the Middle East and North Africa (World Bank Group) https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/0441b490-2581-4ae6-915d-ec814976331e/content 3.

42. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) Standing Committee on Finance. (2022). Fifth Biennial Assessment and Overview of Climate Finance Flows: Technical Report https://unfccc.int/sites/default/files/resource/J0156_UNFCCC%20BA5_2022_Report_v4%5B52%5D.pdf 23.

43. Climate Policy Initiative. (2021). Preview: Global Landscape of Climate Finance 2021 https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2021/10/Global-Landscape-of-Climate-Finance-2021.pdf 38.

44. Ahmed Aboudouh (2025) US U-turn on sustainability creates opportunities for China in MENA and challenges European donors to bridge the gap Kalam (Chatham House). https://kalam.chathamhouse.org/articles/us-u-turn-on-sustainability-creates-opportunities-for-china-in-mena-and-challenges-european-donors-to-bridge-the-gap/?utm_source=chatgpt.com

أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

مركز الدبلوماسية المناخية
Centre for Climate Diplomacy

In Collaboration with

MUBADALA

أدنوك ADNOC

Email: CCD@agda.ac.ae

www.agda.ac.ae
@agdauae
Anwar Gargash Diplomatic Academy